د. علي غازي - أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر - في حوار مع "الاقتصاد الإسلامي":

التشريعات الاقتصادية الإسلامية تؤسس لتعاون بَنّاء بين الناس جميعاً

قليلون هم أساتذة الشريعة الإسلامية الذين وجهوا جُل اهتمامهم للمعاملات الإسلامية، لإدراكهم الحاجة الماسة للدراسات الاقتصادية الإسلامية ودعم الجهود لإجلاء الحقائق حول الاقتصاد الإسلامي، وكشف مزاياه، وتقديمه للجماهير المسلمة المتطلعة إلى معاملات واستثمارات بعيداً عن المعاملات المحرمة.. وأيضا لغير المسلمين الذين يتطلعون إلى مناخ آمن لاستثماراتهم.

وضيفنا في هذا الحوار متخصص في «الفقه المقارن»، لكن معظم اهتماماته ودراساته حول الاقتصاد الإسلامي، وهو الأستاذ الدكتور علي علي غازي، أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر - فرع دمنهور بمصر، ومن بين دراساته الاقتصادية: الاعتماد المستندي بين المشروعية وتصحيح المسار، استثمار أموال الوقف.. أحكامه وتطبيقاته في الفقه الإسلامي، الصكوك الإسلامية وإشكالية تحديد الأرباح.. رؤية فقهية معاصرة، التغرير بالإعلانات التجارية.. صوره وأحكامه في الفقه الإسلامي والقانون المصري، اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) في ميزان الفقه الإسلامي المقارن، جريمة التلاعب في البورصة المصرية.. دراسة في القانون المصري والفقه الإسلامي، تغير قيمة النقود وأثره في التزام المقترض.

وفيما يلى تفاصيل الحوار الذي أجرته «الاقتصاد الإسلامي» مع فضيلته..

أجرى الحوار: بسيوني الحلواني

حلول مثالية

■ **هل يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يقدم حلولاً غير تقليدية للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها كثير من البلاد الإسلامية والعربية حالياً؟**

● المشكلات الاقتصادية تحتل مكان الصدارة بالنسبة لغيرها من المشكلات المعاصرة، بل إن جُل المشكلات التي تظهر في عالمنا المعاصر ناتجة عن المشكلات الاقتصادية، لقد غدا العامل الاقتصادي أبرز العوامل المؤثرة في استمرار الحكومات أو سقوطها، ويعد أيضاً المقياس في نجاح السياسات أو إخفاقها، ونستطيع أن نقرر أن غالب الحروب المشتعلة في العالم الآن إنما هي في الأصل ذات طابع اقتصادي بحت.

والاقتصاد الإسلامي فرع من فروع الشريعة الإسلامية، شأنه شأن الشريعة الإسلامية من حيث صلاحيته لكل زمان ومكان، ومن حيث امتلاكه القواعد العامة القادرة على احتواء وحل المشكلات الاقتصادية المستحدثة، وبالتالي فإننا نستطيع أن نقرر أن الاقتصاد الإسلامي قادر على تقديم الحلول الناجعة لكل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد الإسلامية والعربية من البطالة؛ الفقر، قلة الموارد، وغير ذلك.

وقد سبق وقدمت النظم الإسلامية عموماً نموذجاً سامياً في كل البقاع التي حكمها الإسلام، حتى غدا الفكر الإسلامي مطلباً عاماً للخلاص من المشكلات التي تئن تحت وطأتها الشعوب والأمم.

> **الإسلام قدم اقتصاداً أخلاقياً صالحاً لكل المجتمعات**

التعاون الاقتصادي إلى أين؟

■ **ما أخطر ما يواجه مجتمعاتنا المعاصرة ويقف فى طريق نهضتها وتقدمها وتحقيق آمال وتطلعات شعوبها؟**

● في رأيي فإن أخطر ما يواجه المجتمعات الإسلامية ويعيق نهضتها وتقدمها حالة التشرذم والانقسام، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي.

إن نظرة بسيطة على حجم الاستثمارات لأموال دول إسلامية في السوق الغربي ينبئ بالمستوى المتدني للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، هذا فضلاً عن انحسار حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية.. وهذا أمر يدعو للحزن والأسف، ففي أيدي المسلمين أوراقاً اقتصادية لو استخدموها لأصبح لهم شأن آخر فى عالم اليوم ولفرضوا إرادتهم على المجتمعات والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

لما وقعت الأزمة المالية العالمية المعاصرة، قدرت خسائر الأموال العربية في الخارج جرَّاء تلك الأزمة - طبقًا لتقدير جامعة الدول العربية - ٢٤٠٠ مليار دولار، وكانت خسارة العرب أكثر من ٤٠٪ من ثروتهم المستثمرة والمكتنزة في الغرب.

وإذا أضفت إلى آفة التشرذم - السابق الإشارة إليها - ما يمكن أن نصفه بحالة عدم الاستقرار على المستوى السياسي والتشريعي، والذي يعد عاملاً من عوامل طرد رؤوس الأموال وتدهور الحالة الاقتصادية.

والفكر الإسلامي يدعو إلى التعاون والتوحد والتكتل (وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين) الأنفال٤٦، لقد غدت التكتلات سمة من سمات العصر، فهناك التكتلات العسكرية، متمثلة في الأحلاف المتعددة (الناتو - شمال الأطلسي - وغيرها) وهناك التكتلات الاقتصادية ولعل من أبرزها الاتحاد الأوروبي.. والمسلمون أولى بهذه الوحدة، وهم أقدر على بناء التكتلات على اختلاف أنواعها.

مقومات الوحدة

■ **هل ترى أن التوجهات الدينية والثقافية يمكن أن تسهم فى تحقيق التعاون الاقتصادي الذي تتطلع له كافة الشعوب العربية؟**

● الحق أن التوجهات الدينية التي تنطلق من صحيح الدين تؤسس في مجملها لتحقيق التعايش والتعاون بين بني البشر عموماً، على اختلاف دياناتهم وانتماءاتهم وقومياتهم، فضلاً عن تحقيق ذلك التعايش والتعاون بين الشعوب العربية والمسلمة. ◄

إن الغاية الكبرى التي من أجلها بعث رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم مصلحة البشرية جمعاء (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) الأنبياء١٠٧، فالتشريعات الإسلامية في مجموعها تراعي تحقيق المصلحة لكل البشر من حيث هم خلق الله، وهو ربهم والمدبر لكل أمورهم، نلمح هذا في موروثنا من السنة النبوية فيما يرويه ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أحب الناس إلى الله عز وجل أنفعهم للناس...» (رواه الطبراني في الثلاثة .. وفيه مسكين بن سراج وهو ضعيف)، والملاحظ هنا تعبير الناس بكل ما يحمله من عمومية تشمل البشرية كلها، ومن هنا يمكن القول إن التشريعات الاقتصادية الإسلامية تؤسس للتعايش والتعاون بين البشر جميعاً بما يترتب عليه من تداول المعلومات وانتقال الثروات وغير ذلك مما يكرس لنهضة اقتصادية شاملة، هذا فضلاً عما تكرس له تلك التشريعات من تعاون بين المسلمين يعم نفعه وخيره البشرية كلها.

أخلاقيات الاستثمار الإسلامي

■ **من وجهة نظركم.. ما أبرز القيم والضوابط الحاكمة للاستثمار من وجهة نظر الإسلام؟**

● لعل من أبرز القيم الحاكمة للاستثمار في الرؤية الإسلامية (الأخلاق)، ذلك أن الأخلاق بكل ما تحمله من قيم كحب الخير للغير، والحرص على مصلحة الآخر، وابتغاء النفع العام إلى جوار

> **التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية مازال دون المستوى**

المصالح الخاصة، والحفاظ على قيمة الحلال في حياة الأفراد والمؤسسات، كل هذه القيم تعمل على إنعاش حركة الاستثمار في جو منضبط.

بل إن الملاحظ أن القيم الخلقية بما تحمل عليه من تحقيق العدل والإنصاف وغيرها من القيم الخلقية هي قيمة ثابتة في كل المجالات، حتى الحرب مع الأعداء، مما رسم نموذجاً أدهش الدنيا قديماً وحديثاً، فما بالنا إذا قام الاقتصاد على قيم خلقية إسلامية.

الحرص على الحلال

■ **الحرص على الحلال في المعاملات المالية يشغل كثيراً من المسلمين، وهذا واضح من الإقبال على المعاملات الإسلامية .. بماذا تفسرون ذلك؟**

● التدين والخوف من الحرام وشبهاته فطرة مركوزة في النفس المسلمة، لذا نرى كثيراً من الناس يسأل عن الحلال والحرام ويجتهد في تحصيل الحلال ولو كان قليلاً، تلك فطرة الله التي فطر الناس عليها، كما أن التجارب التي تمر بحياة الناس من انخساف الحرام وزواله، أو قلة نفعه، يغذي الاتجاه للحلال الخالص، والقليل من لا يعبأ بتحري الحلال، ويغلبه هواه.

وهذا يعني أن البنوك الإسلامية تواصل مسيرتها الناجحة ومن خلفها تيار شعبي داعم، وكل ما نتمناه أن تتخلص البنوك التي تطبق المعاملات الإسلامية من كل رواسب المعاملات المحرمة أو التي تحمل شبهة حرام.

التحول إلى الصيرفة الإسلامية

■ **هناك حركة تحول للبنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية في عدد من الدول العربية .. كيف ترى هذا التحول؟**

● لقد لوحظ فعلاً تزايد الاهتمام بالخدمات المالية الإسلامية، والتحول إلى المصرفية الإسلامية، وهذا التحول وذلك الاهتمام ليس قاصراً على الدول الإسلامية أو الخليجية، بل تعداها إلى الدول الغربية والأمريكية، ويمكن القول إن النجاحات التي حققتها هذه البنوك، واتجاهاتها المصرفية القائمة على المشاركة في الأرباح وتقاسم الخسائر تعزز وجودها في ظل الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي منيت بها المصارف والاقتصادات العالمية، فقد برز الاهتمام المتزايد بالبنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية التي طالت غالبية الدول، حيث لم تتأثر البنوك الإسلامية بالأزمة سوى بشكل طفيف مقارنة بالبنوك الأخرى التقليدية، من أجل هذا قامت بعض البنوك السويسرية والأمريكية والبريطانية بتوسيع دائرة

خدماتها المالية الإسلامية خلال الأعوام الماضية بشكل ملحوظ، كما قامت بنوك ألمانية مثل «كوميرس بنك» و«دويتشه بنك» خلال الأعوام الماضية بإنشاء أقسام وصناديق خاصة بهذه الخدمات، وفي روسيا وجدت دراسات للاعتماد على وسائل تمويل محلية ودولية وفقاً للشريعة الإسلامية بهدف الحد من تبعات الركود الاقتصادي.

وعليه نستطيع أن نقرر أن المنتجات المالية الإسلامية أضحت عامل جذب مهم لمصادر التمويل في دول الخليج وغيرها.

وهذا التوجه إلى المصرفية الإسلامية يمكن عزوه إلى النجاح الذي حققته البنوك الإسلامية في جذب رؤوس الأموال وتشغيلها وفق منهجية إسلامية تتناسب في العموم مع الفطرة المركوزة في نفوس المسلمين، كما تتوافق ورفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات المالية التي منيت بخسائر كبيرة في ظل الأزمة المالية العالمية.

جهود علمية متزايدة

■ **البعض يطالب باستحداث أقسام أو شعب دراسية في الجامعات العربية تعنى بدراسة الاقتصاد الإسلامي وإعداد الكوادر المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية .. كيف ترون هذا المطلب؟**

● هذا واقع بالفعل، فغالبية الكليات (الشريعة والقانون – التجارة.. وغيرها) الآن بها أقسام تهتم بالاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية، وقد قمت بتدريس مقرر المصارف الإسلامية لمرحلة الماجستير بجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية بسلطنة بروناي دار السلام، ونحن ندعو إلى خطوات أكثر في هذا الاتجاه.

> **البنوك الإسلامية تواصل مسيرتها الناجحة وخلفها دعم شعبي كبير**

بل إن هناك اهتماماً متزايداً بتدريس الأنظمة المالية الإسلامية في المؤسسات الأكاديمية والبحثية في الغرب، كما هو عليه الحال في جامعة «ستراسبورغ» التي أدخلت هذه الأنظمة إلى مناهجها منذ سنوات.

الإسلام والتضليل الإعلاني

■ **هناك شكوى في معظم البلاد العربية من التضليل الإعلاني؛ حيث لا تلتزم الإعلانات التجارية بالضوابط الأخلاقية والاقتصادية.. كيف نرشد من الإعلانات ونوجهها التوجيه الصحيح لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية؟**

● الإعلان وسيلة مهمة جداً للترويج والتعريف بالسلع والخدمات في السوق المعاصرة، ولا شك أن العمل الإعلاني يقوم بالدور الأكبر في الدفع باتجاه السفه الاستهلاكي، وذلك إذا تحلل من القيم الخلقية والدينية، وينحو بالإعلان منحى الغش والتغرير.

ومن هنا فإن التزام المعلن بالقيم الإسلامية سيدفع إلى استفادة حقيقية بالإعلان، حيث سيكون منضبطاً وبعيداً عن الغش والتضليل، الذي يعلي من قيمة الاستثمار الجاد الذي يبتغي مصلحة الأمة، مبتعداً عن الدفع باتجاه النمط الاستهلاكي والاستثمار غير الجاد.

ونحن ندعو إلى تطوير التشريعات التي تنظم العمل الإعلاني في حدود قيم الفضيلة والمصلحة العامة، مع وضع ميثاق شرف يلتزمه كل العاملين في العمل الإعلاني.

مواجهة السفه الاستهلاكي

■ **كيف نواجه مشكلة السفه الاستهلاكي في العالم العربي، حيث تشير بعض التقارير إلى أن البلاد العربية - رغم مشكلاتها الاقتصادية - هي أكثر بلاد العالم استهلاكاً؟**

● أوضحت إحدى الدراسات الاقتصادية أن العرب هم أكثر شعوب العالم إسرافاً، على الرغم من أن معظم الدول العربية تقع في نطاق الدول النامية، وترتفع فيها نسب الفقراء ومحدودي الدخل، لقد أكدت الدراسة أن الأنماط الاستهلاكية لدى الإنسان العربي تجنح إلى البذخ والإسراف، حيث أوضحت أن ٤٨٪ من الذين شملتهم الدراسة ينفقون أكثر من ٩٠٪ من دخولهم السنوية على الغذاء والكساء والرحلات الترفيهية، و٣٢٪ من العينة لا تكفي دخولهم متطلباتهم ➤

المعيشية، رغم أن دخلهم الشهري يتجاوز الـ١٥٠٠ دولار، وأن ١٦٪ من عينة الدراسة يضطرون إلى الاقتراض إلى جانب رواتبهم الشهرية للوفاء بمتطلباتهم المعيشية .. وأن ٤٪ فقط هم الذين يدخرون ما بين ٢٥ و٤٠٪ من دخولهم لوقت الحاجة.

إن الفكر الإسلامي الصحيح يقف مانعًا قويًا في سبيل السرف الاستهلاكي، بنهيه عن الإسراف والتبذير والدعوة إلى التوسط في الإنفاق (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسُطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً) الإسراء٢٩، إلى حد وصف المبذرين بأنهم إخوان الشياطين (ولا تبذر تبذيراً إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً) الإسراء٢٦-٢٧.

ويعد الوعي من أهم ما يمكن أن نواجه به السفه الاستهلاكي، ويجب العمل على رسم خطط لنشر الوعي الاستهلاكي السليم، مع تضافر كل الجهود وتعاون كافة المؤسسات الدينية والإعلامية والتعليمية وغيرها في نشر هذا الوعي الاستهلاكي القويم.

هجرة الأموال العربية

■ **كيف تنظرون إلى هجرة الأموال العربية، وكيف نوفر المناخ الجاذب للاستثمار في البلاد العربية؟**

● لاشك أن الاضطراب السياسي من أهم العوامل الدافعة لهجرة رأس المال على وجه العموم، فضلاً عن عدم الاستقرار التشريعي.

> **القيم الإسلامية تضبط النشاط الإعلاني وتوجهه للمصلحة العامة**

فالاستقرار السياسي والتشريعي يعملان على توفير بيئة جاذبة للاستثمار، فإذا أضفنا إلى ذلك رفع كفاءة العلاقة بين الدول الإسلامية، وتكوين تكتلات اقتصادية عملاقة في المنطقة العربية، والعمل على إنشاء سوق إسلامية مشتركة، وتشجيع التجارة بين الدول الإسلامية، فإن ذلك كله سيخلق بيئة استثمارية مناسبة وتكاملاً اقتصادياً فريداً.

استحلال الحرام

■ **كيف تنظرون إلى سلوك بعض الموظفين الذين يعتبرون أن ضعف رواتبهم مبرر للتهرب من العمل؟**

● ضعف الراتب لا يعد مسوغاً للتهرب من العمل أو التقصير فيه، ذلك أن الموظف دخل في عقد مع الجهة التي يعمل لديها، ورضي بهذا الراتب، فيجب عليه الالتزام بما يتطلبه العمل وتحسينه على الوجه الأكمل، قال تعالى (ليسَ عَلَى الَّذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالحَات جُنَاحٌ فيمَا طَعِمُوا إذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالحَات ثم اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا، وَاللَّهُ يُحبُّ الْمُحْسنين) المائدة٩٣. ويقول النبي صلى الله عليه وسلم «إن العبد إذا عمل عملاً أحب الله أن يتقنه) (المعجم الكبير للطبراني (٢٤/ ٣٠٦).

ولا يفوتنا في هذا المقام حث أصحاب الأعمال والقائمين على تقدير الأجر المناسب لجهد العامل، وإيفائه حقه كاملاً، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعْطوا الأجيرَ أجرَه قبلَ أن يَجفَّ عَرَقُه» (رواه الطبراني في الأوسط وفيه شرقي بن قطامي وهو ضعيف).

نظرة خاطئة

■ **بعض الشباب يرون أن التعليم الديني هدفاً أساساً بالنسبة لهم، ويتركون التخصصات العصرية من طب وهندسة وعلوم حديثة .. كيف ترون هذا الفهم لدى هؤلاء؟**

● حياة البشرية تقوم على العلوم العصرية كما تقوم على العلوم الشرعية، وشرع الله يأمرنا أن نأخذ من العلوم العصرية بقدر ما تستقيم به الحياة وتتقدم، يقول الله تبارك وتعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّة وَمِنْ رِبَاط الْخَيْل تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّه وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّه يَعْلَمُهُمْ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْء فِي سَبِيل اللَّه يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ) الأنفال٦٠، وإعداد القوة باب واسع يشمل قوة البدن بالصحة والعلوم الطبية بفروعها المختلفة، وقوة الاقتصاد بالعناية بعلومه والعمل على تطبيقها .. إلى غير ذلك من مجالات القوة المطلوبة.. أما رباط الخيل فيقصد بها عدة القتال التي يلزم

أن تجهزها الدول الإسلامية لحماية حدودها وحقوقها، فهل يمكن الاقتصار على إعداد الخيل للحرب كما كان في العصور السالفة؟! إن المعنى الملحوظ من الآية هو إعداد القوة القتالية المناسبة لحماية الدولة، بما يشمل الطائرات وغيرها من المعدات الحربية.

ولو لم تكن العلوم العصرية مطلوبة ومندوب إليها فما فائدة الآيات التي بثها الله تعالى في الكون (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ، أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيد) فصلت٥٣، إن هذه الآيات لا يفقهها إلا العالمون (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) البقرة١٦٤.

فلا يليق بنا أن نترك العلوم العصرية فيقوم غير المسلمين بتطبيب نسائنا، ونتسول التكنولوجيا من أعدائنا، ونستورد غذاءنا وكساءنا من أعدائنا.

الأمن والتنمية

■ من المعلوم أنه لا يمكن أن تتحقق تنمية اقتصادية في ظل وجود خلل أمني أو تواكل وسلبية بين أفراد المجتمع .. كيف وفر الإسلام المناخ المناسب للتنمية؟

● التشريع الإسلامي يعمل على توفير البيئة المناسبة لحياة الإنسان عموماً، هذه البيئة ذات جوانب متعددة وتخدم كل الغايات التي تغياها الإسلام.

فالإسلام كنظام يعمل على توفير البيئة الصحية المناسبة لبناء الشخصية بناءً صحياً سليماً، كما يعمل على توفير بيئة علمية وثقافية تبني الأفراد علمياً وثقافياً، وكذا الناحية الأمنية التي تكفل استقرار المجتمع وسلامته.

وفي هذا الإطار الأخير تضافرت التشريعات الإسلامية المتعددة التي تكفل بناء مجتمع مستقر أمنياً، فهناك مثلاً الحدود التي تحمي أمن المجتمع وسلامته من ناحية الأنفس بتشريع القصاص في القتل العمد، والدية في القتل الخطأ، وكذا حد الزنا وحد القذف لحماية أعراض الناس من الانتهاك، وحد السرقة لحماية أموال الناس، إلى غير ذلك من الحدود.

كما شرع الإسلام عقوبات غير مقدرة فوضها لرأي ولي الأمر أو القاضي لحماية الحقوق التي لم يشرع فيها حد مقدّر.

هذا فضلاً عن التربية الإيمانية التي تقيم النفس على الفضائل وتربيها على المكارم، وتدعوها إلى تجنب الشبهات، وتعلي قيمة الرقابة الإلهية على الرقابة البشرية، وخوف الله على خوف السلطان.

أضف إلى ذلك قيمة العدل والإنصاف التي تتجذر في الموروث الإسلامي بما ينصف غير المسلمين في المجتمع الإسلامي ويكرِّمهم ويحفظ حقوقهم.

ونستطيع أن نقرر وبكل ثقة أن مجتمعاً كهذا المجتمع هو صورة فريدة وبيئة صالحة للحياة والاستقرار والاستثمار والتقدم والرفاهية.

> **المنتجات المالية الإسلامية أصبحت عامل جذب للمستثمرين**

مشكلة البطالة

■ كيف نواجه مشكلة البطالة المتزايدة في كثير من بلادنا الإسلامية؟ وما دور أدوات التكافل الإسلامي في ذلك؟

● يمكن حل مشكلة البطالة من خلال عدة وسائل، منها:

– تفعيل دور المؤسسات الدينية في حثّ الناس على العمل والسعي لطلب الرزق، مع الاستفادة من المؤسسات الإعلامية في القيام بدور فاعل.

– إحياء فريضة الزكاة مع حسن الإدارة التي تشرف على تحصيل الزكاة وتوزيعها.

– العمل على تفعيل دور مؤسسات التكافل الاجتماعي الأهلية وإذكاء دورها في تحقيق مبدأ التكافل.

– ضرورة التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، بتشجيع قيام التكتلات الاقتصادية الإسلامية، وتشجيع التجارة البينية.

– دراسة تجارب الدول في حل هذه المشكلة والاستفادة منها، ذلك أن «الحكمة ضالة المؤمن، أنّى وجدها فهو أحق بها».

تلك بعض الوسائل التي يمكن أن تحدّ من ظاهرة البطالة، وتعمل على رفع مستوى الأداء البشري للأمة.